

التوافقية مآزق النظام السياسي في العراق



الدكتور إبراهيم بحر العلوم



■ آب 2019 ■

لم تكن الفكرة من تأسيس (ملتقى الثلاثاء الشهري) أو ما يطلق عليه (ملتقى بحر العلوم للحوار) في العاصمة بغداد منذ خريف عام 2012 لحاجة إجتماعية، بقدر ما كان الهدف هو فتح باب الحوار مع صنّاع القرار والنخب العراقية لتسليط الضوء على القضايا الجوهرية التي تخص بنية النظام السياسي في العراق وتشخيص المعضلات التي تواجه بناء مؤسسات الدولة الوطنية وإيجاد مخارج للأزمات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تعصف بالبلاد.

على مدى أكثر من عقد ونصف من الزمن، كانت الأزمات التي يواجهها النظام السياسي بعد التغيير- نيسان 2003- تأخذ شكل المتوالية العددية، مما يعمق القناعة لدى البعض من المهتمين بوجود خلل بنيوي في النظام، بحيث أصبح من (أي النظام) مولّد للازمات ذاتياً، وهذا يتطلب النظر بشكل جاد ببركائز وأسس النظام السياسي، حيث تتمظهر هذه الأزمات كإفراز لوجود ركائز هشة غير قادرة على تهيئة الإستقرار لنمو النظام وتطوره.

في الجهة المقابلة، يرى البعض أنّ هذه الأزمات التي يعيشها العراق، ما هي إلا نتاج لغياب الدولة طوال العقود الماضية، وخاصة بالإمعان في

سيطرة النظام العسكري والشمولي والديكتاتوري على مقاليد السلطة على مدى نصف قرن، وأن ما تشهده البلاد من منعطفات تبدو شبه طبيعية تتطلبها سيرورة المجتمعات المتحولة من الأنظمة الديكتاتورية الى واقع آخر، وأن هذه المرحلة الإنتقالية تكشف عن عمق التراكمات التاريخية للأنظمة السابقة في المجتمع، والتي لا بد لها من أن تطفو على السطح لتأخذ مساراتها كأزمات متلاحقة، إنها تحولات إجتماعية وسياسية وإقتصادية ذات أبعاد وأحجام كبيرة، وأن المسار الزمني لهذه التحولات تعتمد بوصلتها على قدرة المتصدين في المعالجة والتوجيه والإحتواء والإدارة.

رغم أن واقع الأمر في تصورنا لا يكاد ينحصر في أحد المنظورين الأنفين، بل يمكن إدراكه من خلال كلتا النظريتين، وهذا يعتمد على كيفية النظر الى الأمور الواقع المعاش، فلو تم التركيز على الإفرازات السلبية للنظام السياسي الراهن دون مراعاة ما أوجدته من مناخات جديدة، فسيقع المرء في منطقة المحظور تستتبعه نتائج تفضي الى فشل التجربة السياسية وحاجتها الى عملية جراحية كبرى، وبخلافه فلو جرى التركيز على المعطيات الإيجابية النسبية دون النظر الى حجم الأزمات وواقع التحولات فسيصبح أمام رؤية وردية تضعنا في مأزق لا تحمد عقباه.

ولمتطلبات تشخيص الأمر الواقع، كانت فرضية البحث تلتزم الرؤية الأولى القائمة للوضع السياسي لإثبات صحتها من عدمه، وكانت الوسيلة الى دحض النظرية او إثباتها تكمن في الحوار مع أصحاب الشأن لإستنطاق الأمر، لذا كان خيار الملتقى الأول جمع الفرقاء السياسيين على طاولة مستديرة لمناقشة جذور الأزمة، وإن مثل هذا اللقاء للقيادات السياسية لتشخيص المعوقات والبحث عن المشتركات - بإفترض تحقيقه- كان الخيار الوطني الأمثل، لكن تعذر الأمر رغم السعي الحثيث نحوه لعوائق لا يتسع المقام لبحثها، فكان السبيل الآخر إيجاد قنوات حوار بين القيادات السياسية

في البلد والنخب العراقية للتعرف على الخلل في المنظومة السياسية، فجاء الملتقى وسيلة للاستيعاب أبعاد المعضلة، ولا شك ان القيادات السياسية هي الجهة الكاشفة عن الرؤية من خلال بحثها في الأسباب والتطلع الى رؤيتها للحلول، ويصار فيما بعد الى النظر الى دراسة الرؤى كافة ووضعها في سياقاتها لتقييم المرحلة.

لقد جرت هذه الحوارات عامي 2012-2013 وشهدت تلك الفترة تقاطعات حادة بين الكتل السياسية وبين السلطتين التشريعية والتنفيذية واستمرت على نفس المنوال حتى إنتخابات 2014، وكانت النية متجهة الى إظهار هذا المشروع للنور ليشكل جزءاً من الحراك السياسي لتقويم المسار، غير أن ما أعقب انتخابات 2014 من إفرازات وتداويات كادت تنسف العملية السياسية وإنعكست على تدني الأوضاع الأمنية بشكل أوجد للارهاب فسحته ليتعملق على الساحة، حتى تفاجأ الشعب في العاشر من حزيران 2014 بسقوط ثلث الاراضي العراقية على يد الداوعش في فترة وجيزة وانهيأ القوات العسكرية في صد هجمات الإرهاب حتى باتت بغداد العاصمة مهددة، وأصبحت وحدة العراق أرضاً وشعباً تحت تهديده ومرماه.

في تشرين الأول من عام 2017، حقق الشعب العراقي رموزاً دينية ووطنية، حكومة وشعباً، أروع الملاحم والانتصارات الرائعة بالتعاون مع التحالف الدولي والدول الإقليمية وخاصة إيران في هزيمة الإرهابيين وتحرير الأراضي العراقية والتي تزامنت مع إفشال مخططات تقسيم العراق بانفصال إقليم كردستان. وجاءت انتخابات 2018 وما عكستها من تواضع نسب المشاركة الشعبية وضعف الخدمات مع إندلاع الإحتجاجات واستمرار التظاهرات وخاصة في البصرة لتضيف الى العراق تهديداً آخراً.

شعب نجح في تجاوز تحديات وجوده

زارنا في نهاية 2018 صديق أجنبي مطلع على الوضع العراقي ولديه

علاقات بالاطراف الدولية، وقد دار الحديث حول ضعف الخدمات وزيادة نسبة البطالة وغياب الرؤية الاقتصادية لإدارة البلد وقضايا أخرى محل اهتمام الشارع العراقي، كان مستمعاً جيداً لما أثير من حوار بشأن السياسات الداخلية، وله اجابات متميزة عبر ما دار بيننا من حوار قائلاً: أحترم وجهات نظركم وما تستعرضونه من مشاكل داخلية، بيد اني أود الاشارة الى قضية جوهرية تلامس بلدكم وأرجو أن لا تغيب عن بالكم وانتم في غمرة هذه النقاشات، سأنتقل من موقع المهتم بالشأن العراقي والمتابع لتطورات مشهده، كان الانطباع منتصف عام 2014 لدى معظم المهتمين بالعراق، هو توقع زوال كيانه، وانعكاسه عبر وسائل الاعلام العالمية، فكانت تهديدات حقيقية واجهته طوال الفترة الماضية وفي مقدمتها الإرهاب متمثلاً بالداوئعش والحواضن في المحافظات الغربية والشمالية، وقد نجحت وللمرة الأولى السيادة العراقية وتمكن شعب العراق من هزيمة الإرهاب وتحقيق نصراً ناجزاً، أما التهديد الثاني فكان ما مثله محاولة انفصال كردستان وسيمفونية الإستفتاء، ونجحت الحكومة العراقية في بسط نفوذها وإفشال التهديد الوجودي الثاني للعراق، ثم شخصت ابصارنا نحو البصرة، عندما راهن البعض على الاقتتال الشيعي-الشيعي وماهي إلا فترة وجيزة حتى نزع فتيل الأزمة وفشل الرهان على الإحتراب الداخلي. كانت ثلاثة تهديدات وجودية كادت تمسح العراق عن الخريطة، لولا نجاح الشعب وإدارته في الحفاظ على الكيان الوطني وإبقاء اسم العراق، ذلك هو الإنجاز الحقيقي، ولا شك أن هناك محركات قادت الشارع الى قلب المعادلة وإفشال المخططات وفي مقدمتها دور المرجعية الدينية في النجف وعوامل أخرى. ففي المحصلة يسجل التاريخ للشعب العراقي امتلاكه القدرة في إعادة الأمور الى نصابها، ومما يفترض بالطبقة السياسية إستثمار هذه الإنتصارات والتأسيس عليها في عملية بناء الدولة ومعالجة الثغرات، والحديث لازال للصديق الأجنبي حيث يضيف: والشعب الذي يمتلك القدرة على مواجهة التحديات الكبيرة التي هددت

وجوده لا شك سيكون قادراً على بناء مؤسسات الدولة بالشكل الفاعل في القادم من السنين.

التوافقية مآزق النظام السياسي

لعل السؤال الذي يراود البعض: إن كانت التطورات التي شهدتها الساحة العراقية طوال العامين الماضيين قد أزالَت بعض الخلل في المنظومة السياسية؟ وللإجابة على ذلك أستذكر ندوة حوارية في أوائل عام 2012 عقدت في بيروت للحديث عن مستقبل العراق السياسي، وتحدثت فيها بشيء من التفصيل عن مجمل العوائق أمام التقدم في المشهد السياسي العراقي، ومنها العوامل المعيقة لتطور العملية السياسية وبناء مؤسسات الدولة. بيد أنَّ المعضلة الكبرى تكمن حسب وجهة نظري بإرتكاز النظام السياسي على التوافقية السياسية المكونّاتية والتي هي أشبه بالكسيح عند ارتكازه على الأسس الخاطئة، بما يفرضي لنظام عاجز ومكبل، وقد تمكّن النظام التوافقي المكونّاتي من أن يحكم العملية السياسية طوال الفترة الماضية، فكانت النتيجة تجاوز استحقاق المواطنة التي نصّ عليها الدستور، فأصبح المكون العراقي حاضراً، والمواطنة العراقية غائبة، وأنعدم معيار تكافؤ الفرص فكان المكون بدلاً من المواطنة، وكذلك توفير الحماية للمكون بدلاً من المواطن والوطن. وهنا حُكمت مفردة المكون بالمحاصصة والولاء الحزبي، وتبلورت الطائفية والإثنية لتصبح أساساً في بناء الدولة العراقية الجديدة، فولدت فساداً سياسياً أنتج فساداً إدارياً ومالياً نخر جسد الدولة العراقية.

ولم يكتفِ بهذا النسق من المحاصصة المكونّاتية الحزبية في الخط الأول - مثلاً الرئاسات الثلاث - وإنما بدأ يتجذر في بنية الدولة العراقية، من الوزارات والمؤسسات، وصار البعض يُطالب بالتوازن السياسي في المدراء العامين، وهذه إنتكاسة في المشهد السياسي. وغابت معايير الكفاءة والخبرة

والنزاهة والوطنية. في حين أنّ مؤسسات الدولة وفي مقدمتها الوزارات التي هي ملك لها، أصبحت حكراً على الائتلافات السياسية، فضمنتها ملكاً متاحاً ومستباحاً للكنتل السياسية. وبالتالي تجذرت المحاصصة التي نشأ عنها هذا الفساد السياسي الذي أدى إلى فساد مالي وإداري كبيرين أصبح من الصعب التغلب عليهما.

ائتلافات انتخابية عاجزة

يجد المتابع للحدث العراقي أن أساس المشكلة، هو أنّ هذه الائتلافات السياسية التي كونت البرلمان العراقي، شكّلت قسرياً، إن كان قبل الإنتخابات أو بعدها، فهي ممسوكة وليست متماسكة. لذلك حدثت مع مرور الزمن إنشطارات وتمردات تظهر على شكل أفراد أو جماعات وتزيد في حالة التشطي، ولكن قناعتني ترى أن هذه الائتلافات التي تكونت في أعوام 2005-2010 ليست خياراً عراقياً بحتاً، وإنما كان للدور الإقليمي الأثر في تجميعها، مما أدى الى ولادة كتل متناقضة متصارعة غيّبت الإرادة العراقية، وأصبحت تفتقر للإنصهار في بوتقة التمثيل الوطني في البرلمان. ولعل عام 2014 شهد مبادرات أختلف أداؤها نسبياً عن الدورات السابقة، لكنها غير كافية لإحداث تغييرات قوية تهز المشهد الوطني وتقلب قواعد اللعبة السياسية.

ولازلت أتذكر في عام 2014، كيف كان تقسيم قاعة مجلس النواب بناءً على التحالفات النيابية، وهذا قد يبدو امراً طبيعياً كما في باقي البلدان، فكان التحالف الوطني على الجانب الأيمن من القاعة وتحالف القوى العراقية في الوسط والتحالف الكردستاني على اليسار،.. لقد كان تقسيماً قام على أساس طائفي وقومي لذلك كان المنظر لا يشير الى مظهر وطني، كان ذلك بمثابة استفزاز لنا ولبعض النواب من قوائم مختلفة، فلقد أدى ذلك الى تقديم طلب الى رئاسة البرلمان وقعه خمسون نائباً يطالبونها بإعادة ترتيب مواقع النواب في القاعة حسب الحروف الأبجدية للإسماء بدلاً من التحالفات، وبالفعل تمت

الإستجابة للطلب وأُعيد توزيع مواقع السادة والسيدات النواب فجرى ترتيب الجلوس بتنوعٍ عراقي سليم. ورغم أنّ ذلك أمر شكلي إلاّ أنّه يعكس رغبةً مبدئيةً وبالإنّجاه الصحيح.

الإئتلافات الوطنية

في انتخابات 2018 تبلورت الأمور على نحو أفضل، ولعل ذلك كان من ثمار مشاركة العراقيين في الدفاع عن الأرض العراقية في مواجهة الإرهاب وشعور الجميع بضرورة اللحمة الوطنية، فأرتفع منسوبها وأصبح الانتماء الوطني لدى العراقيين في مواجهة الإرهاب ملحوظاً، فأبناء البصرة وكربلاء وميسان والناصرية والكويت والنجف وبابل والديوانية بذلوا الغالي والنفيس في الدفاع عن نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى، حتى تولد إحساساً كان غائبا لفترة عن الشارع العراقي بفعل العوامل الداخلية والخارجية الطارئة، أي الشعور بالهوية الوطنية كان حافزاً لحماية الأرواح والممتلكات في المحافظات المحررة، ولعب إبن الجنوب دوراً فاعلاً في إزاحة ركاب الطائفية وإحلال الرداء الوطني، وكان استقبال الوسط والجنوب للنازحين من المحافظات المنكوبة ينفذ الغبار الذي تجمع طوال سنوات لتمزيق هذا الشعب، وليس من الصعب توصل العراقيون الى هذه الحقيقة لو ترك وحالهم بعد عقدين من الزمن او أكثر، لكن سنوات حرب داعش غيرت المعادلات لصالح الإنتماء الوطني، وأنّ الدم العراقي برمته كان معجوناً بحب الوطن، فسيطر هذا الشعور الطيب الذي قاد الى النصر الحاسم. لذلك كان لهكذا مخرجات إنعكاسات بيّنة على طبيعة التحالفات النيابية بعد انتخابات العام 2018.

لذا شكلت القوائم الانتخابية في الدورة الثالثة متجاوزة الحالة الطائفية والأيديولوجية، فتولّد تعشيق بين مكونات الشعب في القائمة الإنتخابية الواحدة، وتلك بداية تشير الى بدايات انحسار الواقع الطائفي والأيديولوجي الذي كان يحكم المشهد السياسي. ولا يمكن الففز على الحقائق، فما حدث

في التحالفات البرلمانية لإختيار رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية والكابينة الوزارية تتلمس أن داعش قد خدمت العراق من باب (رب ضارة نافعة)، فتولدت كتلتان اساسيتان هما الإصلاح والبناء، وتجد شيعة العراق والأكراد والسنة والأقليات توزعوا عليهما، ولا أحد يُنكر نسبة التقدم الحاصل في تطور سياسي بهذا الشكل، رغم أنها ما تزال محكومة بملايسات وإشكالات أخرى، لكن المظهر الخارجي بات مختلفاً وبوضوح عن دوراتٍ نيابيةٍ سابقة.

ورغم القدر الضئيل من التفاؤل إلا أن المشهد السياسي لازال محكوماً بالمحاصصة المقيتة التي غيبت وغلبت بناءات السلطة على الدولة وأصبح السباق حول مواقع السلطة محموماً، لقد توفرت فرصة ذهبية في انتخابات 2018 حيث إضطرت الكتلة السياسية الى القبول والتوافق على شخصية (مستقلة) لرئاسة الوزراء، وهذا انجاز يحسب للمرجعية الدينية العليا في النجف، وكان من المفترض إستثمار هذه الفرصة للإنتقاض على المحاصصة السياسية وهيمنة الأحزاب على السلطة وإختيار شخصيات مستقلة أو منتمية من مختلف المكونات لكونها مالكة للمواصفات اللازمة للإدارة الناجحة،.. إلا أن الاحزاب السياسية قد رسمت ما تريده حسب مقاساتها ومصالحها وباتجاه خيار الدولة الفاشلة.. خيار اللادولة..

بين المعارضة والمحاصصة

في السياقات البرلمانية السليمة طرفان، أولهما يشكل الأغلبية السياسية ويكون مسؤولاً عن تشكيل الحكومة، وآخر يأخذ دور المعارضة لمراقبة الحكومة وأدائها بشكل إيجابي، ويكون للمعارضة رؤية واضحة لإدارة الدولة بإفتراض الصراع الإيجابي حول إدارة الدولة. ولا يمكن ان تستقيم أمور الدولة إذا لم تنهياً معارضة قوية قادرة على كشف أداء القوى المتحاصصة داخل الحكومة.

وفي وضعنا الراهن.. هناك صراع إرادات وليس صراع إدارات، وهناك تماهي بين دور القوى المعارضة والمشاركة في الحكومة، والواقع السياسي حتى يومنا الحالي يشهد تلكؤاً في أداء البرلمان والحكومة بسبب غياب دور المعارضة، فلا بد من الدفع باتجاه المعارضة، والا ستبقى البنية هشّة وقابلة للتفكيك. إنَّ أغلب المشاكل الحاصلة بين القوى السياسية أسبابها تقاسم السلطات وليس ترشيد وبناء الدولة، ففي تشكيل الحكومة لم يمنح السيد رئيس الوزراء الفرصة لإختيار وزرائه بل هو منح الفرصة للأحزاب لتتقاسم الوزارات وتختار الجزء الأكبر من الوزراء بإرادتها، وكنا نتأمل ان تكون وزارة السيد عادل عبد المهدي مختلفة لما يمتلكه من خبرة ومعرفة وتنظير غير أنه أثر الا يستهلك في آتون الصراع السياسي، فترك الأمور تسير بالشكل الذي نراه اليوم من هيمنة سياسية للأحزاب على المقدرات الدولة، والمشكلة ان هذه الأحزاب ليس في نيتها تهديم الدولة العميقة بل تعززها في مفاصل البنى التحتية للدولة الممسك بها، وبذلك تحاول إعادة انتاج الدولة العميقة، وتكرس مفهوم المحاصصة. وقد يفوت البعض الإستفادة من تجربة السنوات الماضية، فالذهاب بهذا الإتجاه سيؤدي الى الدفع بانهيار التجربة بعيداً عن التوجه لبناء الدولة وسيافاتها الصحيحة، فالمحاصصة بما نحن عليه معول هدم لبناءات الدولة، لكن لا خيار غير المضي بالتأسيس الصحيح مما يتطلب تشجيع الكتل السياسية الى الذهاب الى خندق المعارضة الإيجابي لتبقى واعية لدورها في مراقبة الأداء الحكومي، وأن لا نبقى مشدودين الى المواقع والمناصب كهدف أساس، إذ تبقى الغاية بناء الدولة، وهذا يعتمد على تشكيل جبهة معارضة واقعية مهمتها وضع الأسس السليمة.

حوارات القيادات السياسية والنخب الوطنية

2013-2012

نعود الى صلب الموضوع، حيث كان يفترض أن يرى هذا المشروع الذي بين أيدينا النور عام 2014 والذي استمر العمل فيه قرابة العام وشكل

النتاج الأول للملتقى، وسجل الملتقى نجاحاً في استقطاب القيادات السياسية للمشاركة في المشروع وطرح فهمها لواقع الأمور وتشخيص الأزمة بشكل عملي. وتم توثيق وتحرير المادة، ولكن مجرى الاحداث بعد عدوان داعش خلال الدورة البرلمانية الثالثة سحبتنا وجرتنا الى مربعات الوجود أو عدمه، فأصبح الحديث عن أس الازمة في النظام السياسي مسألة ثانوية، بيد أن مخارج هذه السنوات وإنتخابات العام 2018 أعادت الى الواجهة الحديث بشكل أو بآخر عن الأزمة، فارتأينا أن يرى المشروع النور بإعتبار أن معظم ما قيل لا زال يشكل حيزاً من الهم العراقي.

إطالة في تفكير القيادات السياسية حول الإزمة

من المؤكد أنّ أزمة النظام السياسي في العراق متشعبة ومتداخلة ولا يمكن اختزالها بوجهة نظر واحدة، بل في قناعتنا أنها أزمة مركبة وبحاجة الى تفكيك، وإعادة ترتيبها حسب الأولويات. إنّ ما تم طرحه في هذا الملتقى يعبر بالضرورة عن تجربة سياسية غنية قد تكون فردية أو معبرة عن رؤية تيار سياسي. ولأنّ الأزمة العراقية ضاربة في العمق التاريخي، ومتشابكة مع البعد الإقليمي والدولي، وتحمل تراكمات وإرث النظام الديكتاتوري الشمولي، يحق لنا القول ان ما يتم إستعراضه من آراء حولها ليست بعيدة عن الواقع، ويبقى ما يحتاجه السياسي والباحث هو الإلمام بالمتغيرات كافة التي يمر بها البلد ومعالجتها بالطريقة الضامنة لإعادة الأمور الى نصابها. أمّا فهمنا لما جرت مناقشته في الملتقى عن أسباب الأزمة ومعالجتها فبالإمكان عرضه، وبنقاط رئيسة لعلها تعكس أفكار ومبادئ القيادات السياسية التي شاركت في الملتقى:

1 - غياب الكتلة التاريخية: فمشكلة العراق الحديث تكمن بغياب آباء التأسيس لمشروع الدولة، هناك أزمة قيادة وطنية تاريخية، وجميع مظاهر الخلل البنيوي لمشروع الدولة الوطنية المدنية وما آلت إليه من إنتكاسات وإختلالات وتشظيات تكمن بغياب نخب التأسيس، وأنّ أي حديث عن تغيير

جوهري في بنى الدولة سياسياً اقتصادياً ثقافياً جيوسياسياً يتوقف على إنجاز مرحلة التأسيس لمشروع الدولة أولاً على يد كتلة تاريخية وطنية تأسيسية.

الحل: يحتاج العراق لكتلة تاريخية تأسيسية تحمل مشروعاً وطنياً مدنياً قادراً على حل تناقضات الداخل وتشابك البعد الجيوسياسي للعراق وعلاقته بالأبعاد العربية والتركية والإيرانية، لتكوين مركزية عراقية رائدة

2 - غياب المشروع الوطني: إذا كان الدستور مشروعاً للمرحلة الأولى، والمصالحة الوطنية مشروعاً للثانية، ففي المرحلة الثالثة يبدو أنه ليس لدينا مشروعاً، وأنّ القوى السياسية ليست لديها إرادة الجلوس معاً، لتتشارك في صياغة رؤية كما فعلت في المرحلة الأولى والثانية. وبخلافه ستتصاعد الأزمات وسيدفع الجميع الثمن.

الحل: العودة الى مفهوم حملة مشروع الكبار، اتفاق الأحزاب والتيارات التاريخية للإتفاق حول صيغة ملائمة لمشروع وطني.

3 - غياب المشروع الثقافي التربوي: يبدأ المشروع الثقافي التربوي بالبحث في قضية الوعي بالماضي لغرض توظيفه لحل معضلات الواقع الحالي، فلا مكان لعداوات التاريخ التي ينبغي نسيانها، والبحث عن آفاقٍ للتعايش والتعددية.

الحل: تشكيل حكومة الأكثرية السياسية: ليست من أكثرية مذهبية ولا قومية وإنما ذات صفة ومضمون سياسي جامعة للشرائح كافة كي يتسع أفقها السياسي لخدمة الوطن بأكمله.

4 - جوهر الأزمة في الصراع على المال: إنّ أزمة العراق مركبة سياسية وخدمائية وإقتصادية وإجتماعية ولكن جوهرها الصراع على المال، إذ تحاول الأطراف المتناحرة إضفاء السمة الطائفية والإثنية على الأزمات التي تمر بالبلد.

الحل: ويكمن في إمكانية القوى الشيعية السياسية على تغيير المسار دون

تدخل القوى الخارجية، فشيعة العراق بإمكانهم قيادة الواجهة السياسية ولا يمكنهم الانفراد بالحكم.

5 - الأزمة في غياب إرادة الحل: ليس هناك إرادة سياسية جادة لدى الأطراف للحل، فلا ينبغي النظر الى حجم الأزمة، بل الى القدر العالي من الإرادات ومدى جديتها. فقد باتت الديمقراطية التوافقية عرفاً عراقياً متميزاً ورغم حجم الملاحظات عليها لكنها خلقت توازناً وعبرت بنا عقداً من الزمن.

الحل: الحاجة الى ثقافة الحل مقابل ثقافة الأزمة، ودعم التغيير بكل الطرق الدستورية وإستحضار تجارب الدول التي مرت بمحطات أشد بكثير من الأزمة العراقية وغلبتها بالنضال والتضحيات. ثمة حاجة الى كفاءة التنظير وبراعة التطبيق لمن يخطط لمستقبل العراق السياسي، ولا شك، هناك ضعف في الثقة بين الأطراف السياسية، ويبقى الجيل المخضرم معولاً عليه بأعباءه حامل سر الحفاظ على التجربة.

6 - الأزمة في دستور العراق 2005: ولعله احد أسباب المشكلة، فهو دستور مقفل ومن الصعب تفعيله، وهناك غياب للفكر السياسي المتجرد من غبار الماضي. إن العملية السياسية وبناء الدولة قد تم العمل بهما على أساس المكونات وغياب الهوية الوطنية.

الحل: لا بد من الإنطلاق الى مرحلة جديدة وإبتكار نهج ديمقراطي يتبنى روح المواطنة وليس المكون، فالحاجة الى حكماء متسامحين لا يحملون عقد الماضي ووضع عقد اجتماعي جديد للخروج من المأزق، نحن بأمس الحاجة الى مشروع وطني بعيداً عن الطائفية للعيش تحت خيمة العراق ويتبنى روح المواطنة ويتوصل الى موتمر وطني جامع يرتكز على الهوية الوطنية.

7 - الأزمة في إدارة الصراع وتعدد الخيارات: هناك مجموعة أزمات يعيشها البلد جاءت عن إرث تاريخي ولها أوجه متعددة منها ما هو جغرافي وإقتصادي ومجتمعي وسياسي. وتولد تلك الأزمات نزاعات عديدة أسبابها

كثيرة منها ما هو حول الموارد، والنزاعات التاريخية، والخلاف الأيديولوجي، وتضارب المصالح. ولعل كثير من صراعات الداخل أسبابها خارجية، كما أنّ إختيار الولايات المتحدة للديمقراطية الليبرالية نظاماً للحكم لم يكن بإرادة العراقيين، فلعلها شاءت جعل العراق منصة إختيارٍ لذلك. وتواجه الأزمة الكبرى في البلد معضلة القيادة، فجل مؤسسات الدولة متواضعة الإمكانيات وبلا مهنية، وتعمل خارج سياقات التاريخ، حيث يلعب نزاع الإيرادات وتعدد مصادر القرار، وتأثر صانعي القرار العراقي بمتغيرات كثيراً ما ساهمت في عرقلة حل الأزمات.

الحل: بلورة خطاب سياسي يقنع كل أطراف المجتمع، والخروج من شرنقة التحالفات الطائفية ومحاولة إيجاد رؤية مشتركة مع الآخر وممارسة آليات دستورية سليمة لتحقيق التغيير.

8 - الأزمة في غياب الضمانات لإدارة الدولة: لا زالت وجهات النظر حول الدستور متباينة، وبالتالي تتباين المكونات في ترسيخ هذه البنود مما يعقد الأمر، ولم يستكمل بناء المؤسسات الدستورية فالوضع في كردستان يثير جدلاً، وبقاء الدولة العراقية بهذا التباين يجسد حالة الفهم المتباين حول الدستور.

الحل: ثمة خياران، إما الحوار الوطني الجاد الذي يجعل من الدستور حجر الزاوية وأما البحث عن صيغة جديدة، فالحاجة ماسة الى اقتصاد متنام وقادر على حماية الفرد، ولن يتم ذلك إلا من خلال تقوية القطاع الخاص وإعادة النظر في بعض الأسس التي تتحكم بإدارة الموارد المالية للدولة.

9 - الأزمة في غياب دولة المواطنة: هناك عوز تشريعي وعجز سياسي وضعف أمني.

الحل: الحاجة الى إنجاز القوانين الأساسية وهيكله القوات الأمنية، وتشكيل القيادة العامة للقوات المسلحة وإبعاد المؤسسات الأمنية عن الخلافات السياسية. تحديد نوع العراق المطلوب، عراق الأقاليم أم

المحافظات، هل نحول كل المحافظات الى أقاليم؟ وتحديد أطر تحالفات للخروج من تحالفات المكونات الى التحالفات السياسية وبرامج واضحة لصناعة التغيير المطلوب.

10 - الأزمة في غياب الإدارة والتخطيط والبرامج: يشكل غياب كل من الرؤية الجامعة والأدوات الكفوءة العامل الأساس في صناعة الأزمة وإستمرارها، كما تعاني المنظومة الإدارية من خلل متأصل.

الحل: الحاجة الى ثورة إدارية، ولا ثورة إدارية دون ثوار إداريين. كما تعوزنا الدولة العصرية العادلة، تبدأ فيما انتهى الآخرون، فوحدة العراق تعني الرؤية والخططة والبرنامج الجامع، ولا بد من فريق منسجم وبرؤية واضحة فسيلتف المجتمع بكل اطرافه، وسيكون لديه القدرة على المضي الى دول المنطقة وليصبح خياراً يمكن التفاهم معه، فالعراق قطع متناثرة يجب وضعها جنباً الى جنب، ولا يمكن للعراق أن يأخذ موقعه في المنظومة ما لم يحل مشاكله الداخلية. كما أنه بحاجة الى عاصمة قوية لا تتدخل في كل التفاصيل وأطراف قوية فاعلة ومؤثرة.

11 - الأزمة في غياب الثقة بين المكونات: ستبقى الأزمة السياسية مستمرة ما لم ينصب تفكير الجميع نحو عدم التمييز أو التمايز بين كل المكونات، وإيجاد أسس توضيح مفهوم الشراكة عند ترادفه مع فكرة التوازن الواردة في الدستور، فثمة قصور واضح في التعريف بالمصطلحات وضرورة تمثيلها لمعانيها الحقيقية دون لبس.

الحل: إزالة تركة المرحلة الإنتقالية، وإيجاد معالجات لكل المشاكل ومنها ضحايا النظام السابق، أعضاء حزب البعث البائد الأجهزة المنحلة وباقي القضايا العالقة، اذ يفترض تجاوز الماضي بشجاعة وعدل وإنصاف.

هناك عيوب ونواقص عديدة في النظام السياسي الذي يُدير البلد منذ العام 2003، وتدميره وكما هو عليه سيكون مجلبةً للندم، فالدستور وكما هو

والتجربة السياسية والانتخابات على علاقتها تُعد تجربة غنية مهما شابتها من نواقص وعيوب، وقد بُذلت لأجلها دماءً وتضحيات. لهذا ولتلافي الخلل وإيقافه هناك حاجة لخطط أمنية جديدة لا تتسم بصفاتها العسكرية الصرف بل تتنوع بمعاييرها الحديثة، وثمة حاجة لتلافي ضرر الجوار للحد من الفتاوى التكفيرية التي إستباححت الدم العراقي لأكثر من عقد ونصف.

منهجية الكتاب

إنّ مثل هذه المضامين الغنية يمكن ان تصبح مادة سياسية ليس فقط للسياسيين والمتصددين، بل للباحثين حيث تكشف عن مساحات التقارب واختلاف الرؤى بين القيادات السياسية التي تمثل واقعاً ولا زالت في المشهد السياسي العراقي، وقد حرصنا على توثيق آراء السياسيين بكل تفاصيلها. إضافة الى ذلك تكشف هذه الحوارات عن مساحة أخرى تتعلق بمدخلات النخبة من الحضور بمختلف التوجهات والخلفيات، وما يزيد الأمر وضوحاً تعقيبات القادة السياسيين التي تركز الضوء على جوانب أخرى مما يفسح المجال للتعرف على مساحات إضافية من الروى. وجاء الكتاب بثلاثة فصول، حيث مثل الأول عرضاً مختصراً للمحاضرة والمدخلات والتعقيبات لكل متحدث، والثاني العرض الكامل للندوة بكل تفاصيلها متضمناً التقديم والمحاضرة والمدخلات ثم التعقيبات، أما الفصل الثالث فهو مختصر باللغة الإنكليزية لندوات الملتقى ولمقدمة الكتاب.

والكتاب جاهز للطباعة، فإذا بالحراك الاحتجاجي الشعبي ينطلق في بداية شهر تشرين الأول 2019، حيث بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية تشهد انتفاضة شعبية، تؤكد وبكل وضوح إلى وجود أزمة بنيوية في النظام السياسي، إن محتويات هذا الكتاب تؤشر إلى أسباب هذا الحراك، نرجو من الله التوفيق لأن تقود هذه الاحتجاجات الشعبية إلى إصلاح النظام السياسي في الطرق.

شكر وتقدير

الشكر والتقدير لكل القادة السياسيين الذين ساهموا في إنجاح المشروع، وإلى النخب العراقية كافة الذين شاركوا بالحضور والمداخلات، والشكر موصول إلى الأخوة الذين ساعدونا في تحرير المادة وتشذيبها وتحويلها إلى مادة قابلة للاستفادة والبحث وفي مقدمتهم الأخ السيد علي الغريفي رئيس تحرير جريدة المواطن والأخ الباحث حسين درويش العادلي والأخ أسعد المطيري والأخوين صلاح الفضلي وحسين الغرابي، والشكر موصول إلى الأنسة العلوية بثينة الحكيم على ترجمة ملخصات البحوث، وإلى السيدين ليث محمد وأثير عبد السادة وإلى وحدة التدقيق اللغوي في مؤسسة بحر العلوم الخيرية.